

الشرق الأوسط بين المطرقة والسندان

معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي السابق

يناير ٢٠١٧م

تَقْصُرُ الخطب غالباً عن بلوغ الحق؛ فهي مضحكة، أو ملهمة، أو تبعث على التأمل. ولأن حديثنا يخص التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط فأرجو ألا تعدو هذه الكلمة كونها باعثة على التأمل؛ إذ لا يوجد ما يُضحك أو يُلهم في المخاض السياسي الذي سيطر على العالم العام الماضي، والذي استمر في تعزيز صفو المنطقة؛ فإننا اليوم نتقاسم الإحساس بالحزن، ونتبادل معاً مشاعر العزاء، ونحن نشاهد الضحايا المدنيين الأبرياء الذين سقطوا في برلين، وعمّان، وحلب، وفي إسطنبول قبل بضعة أيام.

نعم، قُتل مئات الآلاف في الشرق الأوسط، بينما يهيم الملايين من اللاجئين على وجوههم في مختلف أنحاء العالم، بعد أن وصل الإرهاب إلى ذروته، واستشرى ضرره، متمثلاً فيما يُسمّى اليوم (داعش)، والآن تحارب دول بارزة في المنطقة من أجل بقائها. لقد توارت عن الأنظار القوى العظمى السابقة، التي شكّلت الشرق الأوسط في القرن العشرين؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، بينما انبرى لذلك الآن فاعلون جدد؛ مثل: روسيا، وتركيا، وإيران. وبالفعل نجد أن إحدى تبعات الديناميات السياسية اليوم في الشرق الأوسط هي صعود الخطاب القومي، والطائفي، والشعبي، في دول بارزة في أنحاء مختلفة من العالم. وتُندر مفاجآت؛ كخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي Brexit، وفوز ترامب، والتصعيد في أزمة اللاجئين السوريين، وظهور اليمين المتطرف في أوروبا من جديد، بتأزم النظام القائم في الغرب. وستُجرى هذا العام انتخابات في أربع دول من الدول الأعضاء الست المؤسسين للاتحاد الأوروبي مع زحف القوى الشعبية في كلٍّ منها إلى الواجهة، وكلّ شيء الآن على المحك؛ فالسلم والازدهار، المرتبطان معاً بوثاق التجارة والعملة المالية، والمستندان إلى تحالف أمني تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، قد تنحلّ حباله.

إننا نمرّ حقاً بأوقات عصيبة؛ فقد حذرنا جراهام أليسون -الأستاذ في جامعة هارفارد- من (فخ ثوسيديدز)، وهي حالة تنافس تتحدى فيها قوة صاعدة (روسيا) قوةً حاكمةً أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتؤدي إلى حرب كارثية ودمار، ويتّضح ذلك بشكل جليّ في أوروبا والشرق الأوسط. إضافةً إلى ذلك، ستترتب على صعود الحركات الشعبية، التي لا تعدّ مجرد ظاهرة أوروبية أو أمريكية شمالية، آثار عميقة على أسس السلام العالمي الذي تمّ بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية.

ما الآثار الأمنية المترتبة على هذه التطورات؟

أولاً: من المرجح أن تنكفئ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الداخل، وتميل إلى الانعزالية؛ لأن الشعبية تنبثق من رد فعل تجاه الالتزامات الخارجية الفاشلة، وهي تحمل عادةً طبيعةً عدائيةً للأجانب؛ إذ يرى معظم الأمريكيين في استطلاعاتٍ متتاليةٍ للرأي أنه من الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجه إلى التعامل مع مشكلاتها الخاصة، وترك الآخرين يتعاملون مع مشكلاتهم. ويعني هذا الأمر -بطبيعة الحال- ازدواجيةً في المعايير لدى الأمريكيين حيال العولة، وأنه لا يمكن الاعتماد عليهم في وقت الأزمات؛ فبعد ثماني سنوات من الارتباط الأمريكي الواهن في المنطقة، الذي يشعر كثيرون بأنه خلق فراغاً مُربكاً، سيتعين علينا الانتظار مدةً حتى تتضح لنا معالم النهج الذي سيتّخذه ترامب في منطقتنا.

ثانياً: من الواضح أن الشعبويين سيضغطون من أجل سياسة (إفقار الجيران)، وهي نوع من السياسات التي تسعى إلى خدمة الأهداف القومية الذاتية، وتهدد بتقويض المعاهدات التاريخية؛ لذلك فإن اتفاقية بريتون- وودز، وهي أساس النظام المالي الحرّ والعدل، معرضة للخطر بسبب القوى الشعبوية التي تقف ضد العولة، والمستاءة من الهجرات. وهذه الحركة الشعبوية معادية بطبيعتها للتجارة الحرة، وستضيف إلى السوق العالمية المتعثرة أصلاً مزيداً من التوتر والقلق. ومع ذلك، فقد تعلّمنا جيداً أن السياسات العدوانية، التي لا تعتمد على السوق، وتدعم القوى الشعبوية، ستبوء دائماً بالفشل، وأن السياسات الاقتصادية الشعبوية غير مُجدية تماماً.

ما الآثار المترتبة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟

سنرى -إذا تحدثنا عن منطقتنا- أن دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بصورة مباشرة بارتدادات تلك التوجّهات المقلقة؛ فقد تجلّت بعدة أشكال في مختلف أنحاء المنطقة؛ من الدولة الفاشلة في اليمن وليبيا إلى الأزمة المستمرة في سوريا. ولم يعد بمقدور المجتمع الدولي الآن مواجهة الأزمة في الشرق الأوسط؛ لذلك يجب أن يتحوّل تركيزنا إلى إيجاد الحلول؛ لأن الإخفاق في اتخاذ إجراءات مبكّرة سيؤدي -بلا شك- إلى عواقب وخيمة، وسيفرض أثماً اقتصاديةً وإنسانيةً باهظة، وسيُفضي مثل هذا التقاعس حتماً إلى حدوث أزمات، تولّد كلّ منها بدورها مجموعةً من الأزمات الفرعية الأخرى.

يُظهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل واضح ما يحدث عندما نفشل في اتخاذ القرارات الصعبة؛ فمُنذ أكثر من ستين سنة والقضية الفلسطينية مصدر لعدم استقرار المنطقة، والتطرّف، وعدٍ من الحروب، ولا شك في أن القضية امتحنت النظامين الدولي والإقليمي، ومع أن الحلّ السياسي في متناول اليد إلا أنه مازال هناك غياب للإرادة السياسية لاتخاذ الخطوات اللازمة.

وفي اليمن وليبيا، هناك آليات إيجابية، وخريطة طريق للوصول إلى حلّ سياسي، على الرغم من كلّ الصعوبات، لكن يجب أن نعمل بشكل جماعي لتحقيق هذه الحلول، وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي جاهدةً لدعم هذه العمليات. ففي اليمن، توفّر خريطة الطريق الخليجية مساراً واقعياً للخروج من الأزمة الحالية، ويتعيّن على المجتمع الدولي الآن استخدام جميع ما يملك من نفوذ وتأثير لضمان قبول الأطراف اليمنية الفاعلة خريطة الطريق هذه وتنفيذها، ونحن ندرك مدى صعوبة الطريق المرسوم، لكنه بالتأكيد أفضل من استمرار المواجهات. كما أن السبيل للخلاص من الفوضى التي تعمّ ليبيا حالياً يأتي من خلال تطبيق الاتفاق السياسي الليبي الذي تمّ التوقيع عليه في الصخيرات؛ فالمطلوب هو بذل مزيدٍ من الجهود لتسهيل الحوار بين الأطراف الليبية للتغلب على القضايا العالقة، وضمان التنفيذ الكامل والعدل لهذا الاتفاق.

وفي سوريا، لا تستطيع المنطقة والعالم تحمّل نتائج التخلّي عن مسؤولياتهم، ويجب علينا مضاعفة جهودنا، وإيجاد حلّ بناءً للأزمة؛ لأن التوقّعات -للأسف- لا تبعث على التفاؤل، والأزمة السورية تمرّق الشعب السوري ومجتمعه؛ فالسياسة

الجغرافية للأزمة، واعتقاد النظام أن بمقدوره تحقيق انتصار عسكري، يعرقلان أيّ مشاركة سياسية بناءً وجادة نحو حلّ هذه الأزمة.

ترتبط جهودنا الرامية إلى إنهاء النزاعات في المنطقة ارتباطاً وثيقاً بالتزام دول مجلس التعاون الخليجي التامّ بمكافحة التطرف والإرهاب؛ لأنّ العلاقة بين الفكر المتطرف والأعمال الإرهابية وثيقة وواضحة جداً، ولا نستطيع مواجهة أحدهما من دون أخذ الآخر في الحسبان. كما أننا نؤمن بأن مواجهة التطرف والإرهاب تعدّ تحدياً جسيماً وطريقاً طويلةً وممتدةً. هذا الفهم ضروريّ في جهودنا لمواجهة التطرف والإرهاب، ويحتاج إلى أدوات متعددة ومختلفة في هذه المعركة الطويلة، منها السيطرة على تدفق الأموال، وتفكيك الفكر المتطرف، وتنفيذ خطابه.

إن دول مجلس التعاون الخليجي عضو فاعل في التحالف الدولي لتدمير تنظيم داعش والقضاء عليه، وتعدّ معركة تحرير الموصل نقطة تحوّل حاسمة ضمن هذه الجهود، ومع أن هزيمة داعش تأتي في مقدمة أولوياتنا إلا أننا مستمرون في التعبير عن قلقنا إزاء العنف الطائفي ضد المدنيين الأبرياء، وتداعيات ذلك على مستقبل الاستقرار في العراق. وللحيلولة بين المتطرفين وقواعد الدعم الخاصة بهم، ووضع أسس تحقيق السلام والاستقرار، يتعيّن علينا بذل جهود سياسية أكبر للتوفيق والإصلاح بين المجتمعات العراقية، ويستلزم ذلك على وجه الخصوص العمل مع المجتمع السني في العراق وتمكينه؛ لأنّ أفضل ضمان للتصدي لسياسات التطرف وعدم الاستقرار هو وجود دولة وطنية موحّدة خالية من الخطابات والممارسات الطائفية.

إننا في دول الخليج نؤيّد بشدة أيّ جهد دولي يسعى إلى تمكين الدول الوطنية، بدلاً من هذا التنامي الخطير للطائفية؛ فالعالم العربي لا يزال يدفع ثمناً باهظاً بسبب الأجندات الطائفية التي تعزّزها جهات إقليمية فاعلة، وجماعات غير حكومية؛ إذ تولّد سياساتهم التوسّعية والداعية إلى الانشقاق مشاعر الكراهية، وتعمل على تفتيت أسس دولنا ومجتمعاتنا. وتعدّ النزعة الكريهة التي تسود السياسة الإقليمية حالياً نتاجاً لتراكم الإخفاقات السابقة، والأحداث الإقليمية، وآراء كثير من الرجعيين الذي يحاولون إعادة تعريف الدور السياسي للدين، ونحن -بالطبع- ندفع الآن ثمناً باهظاً من جرّاء هذه التوليفة الخطيرة.

من الضروري أن ندافع عن الطبيعة التعدّدية لمجتمعاتنا في المنطقة ضد من يروّج للانقسام والطائفية، ومن الأهمية بمكان أن نتوقّف إيران عن التدخّل في شؤون الدول العربية؛ فهي تأمل في ترسيخ أقدامها في المنطقة، وإثبات أنها القوة المهيمنة فيها، من خلال استخدامها الأساليب الطائفية للتحريض على زعزعة الاستقرار في البحرين واليمن ولبنان والعراق وسوريا. ومما أعطى إيران مزيداً من الثقة الاتفاق النووي الأخير مع مجموعة دول الـ(١٥+١)، وتفسيرها هذا الاتفاق على أنه إذعان من المجتمع الدولي، وقبول بتوسّعها الإقليمي، مع أنه كان فرصة تاريخية لإيران لمباشرة نهج بناء يتسم بالاحترام تجاه جيرانها العرب، لكنها اختارت -بدلاً من ذلك- الاستمرار في أنشطتها التخريبية، وسياساتها الطائفية.

على الرغم من كلّ هذه الهواجس أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي مراراً رغبتها في بدء حوار مع إيران، وهو حوار يجب أن يكون حقيقياً وبنّاءاً على أساس القاعدة الذهبية للعلاقات الدولية، وهي مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة؛ إذ يجب على إيران احترام سيادة وسلامة أراضي الدول العربية، والتوقّف عن أداء دور الحامي لمواطنينا الشيعة أو الوصيّ عليهم، وبمعنى آخر: يجب على إيران أن تتصرّف بوصفها دولة مستعدة للعمل مع جيرانها لضمان الاستقرار الإقليمي، بدلاً من تقويضه.

الخلاصة

قال المخترع الأمريكي تشارلز كيترينج مرةً: «ينصبّ اهتمامي على المستقبل؛ لأنني سأمضي بقية حياتي فيه». لذلك أودّ أن أختتم بما أتصوّره أشنع أداة في الحروب في القرن الحادي والعشرين، وهي الجرائم الإلكترونية؛ إذ كثيراً ما يُقال: إن أول ضحايا الحرب هي الحقيقة، ونحن نرى كيف تُوغّل جهات حكومية وغير حكومية باستمرار في حملات تضليل وجرائم إلكترونية واسعة النطاق، وليس دهاء داعش في حملاته الإلكترونية للتجنيد، والتدخل الروسي الإلكتروني في الانتخابات الأمريكية، إلا أمثلة بسيطة على ذلك. ففي عصر (ما بعد الحقيقة) هذا، تضيفي الوسائط الاجتماعية شرعيةً على هذه الحركات، وتسمح لها بخلق فقاعات وأوهام نعيش جميعنا داخلها، تُسمّى (تأكيد التحيز)، ومن المهم تعرّف هذه التحيزات مبكراً، وامتلاك الأدوات والمفاهيم العقلية لمحاربتها.

الحقيقة أن دول الخليج العربي في وضع متميّز يسمح لها -بالفعل- بخلق نموذج ينسّم بالاعتدال، من شأنه مواجهة التصورات النمطية السيئة عن العرب وثقافتهم، نموذج متجانس في دعوته إلى خلق منطقة مستقرة ومنفتحة ومفعمة بالحياة، نموذج يدعو إلى الانفتاح الثقافي، والتسامح الديني، وتمكين المرأة. ويجب علينا أن نكون مبدعين وأذكياء في محاربتنا الخداع والتشويه والتضليل، وأن نتمكّن من أدوات القرن الحادي والعشرين لكي نستطيع خوض غمار هذه المياه الخطيرة والمتقلّبة، وتأكّدوا أننا نخوض صراع إرادة مع مَنْ يريد تأجيج تلك الدوافع الشعبوية والقومية والطائفية، التي هي أساساً قبلية، ولا تصلح للقرن الحالي. ويجب علينا حماية حرية الأفكار والمبادرات والأحلام وزيادة مساحتها، وإن كان على أحد أن يكون الطرف العقلاني في عالم غير عقلاني فإنه علينا نحن أن نقوم بهذا الدور، وأن يسود العقل والمنطق.

(*) أصل هذا المقال كلمة ألقاها معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح -نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي السابق- في جمعية الصداقة العربية الألمانية ببرلين في ألمانيا يوم الأربعاء ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / ١١ يناير ٢٠١٧م.